

**MOROCCAN AND ALGERIAN SMALL & MEDIUM ENTERPRISE
REALITY AND OBSTACLES**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية
-الواقع والعراقيل-

سلمى صالحى*

جامعة بومرداس

Selma.salhi@gmail.com

تاريخ الوصول: 2019/10/05 تاريخ القبول: 2019/12/01 تاريخ النشر على الانترنت: 2020/06/01

ABSTRACT: Small and Medium Enterprises (SMEs) are the basis of the industrial fabric in both Morocco and Algeria. Representing the largest percentage of enterprises, SME's play a vital role in supporting the national economy in view of their important role in reducing unemployment, raising the standard of living of individuals and supporting social cohesion. Despite the support provided by the authorities, both Algerian and Moroccan SMEs remain weak and suffer from several problems that prevented their development.

Keywords: SME's, Algerian economy, Moroccan economy.

JEL Classification: F14 L13

ملخص: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس النسيج الصناعي المغربي والجزائري، فهي تمثل النسبة الأكبر في عدد المؤسسات المغربية والجزائرية، وهي تساهم بشكل ايجابي في نمو وتطور اقتصاد هذين البلدين وكذلك خلق فرص العمل، كما تساهم بشكل كبير في التنمية الاقليمية والمحلية. كما تحتل هذه المؤسسات دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطني، وقد تم إدراجها ضمن أولويات مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى دورها الهام في التشغيل ومكافحة البطالة ودعم التوازن الاجتماعي، ورفع مستوى معيشة الأفراد. ورغم الدعم المقدم لها من قبل السلطات الجزائرية والمغربية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد المغربي.

1. مقدمة

يرتكز تقدم النسيج الاقتصادي لأي بلد على مدى تقدم وتطور مؤسساته الاقتصادية وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويرجع الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الدور المتوقع منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وما يمكن أن تضيفه من تقدم وازدهار ودعم للاقتصاد الوطني من خلال تقديم بعض المنتجات التي تتوافق مع متطلبات السوق المحلية والأجنبية. والمغرب والجزائر من بين الدول التي برز الاهتمام فيها بهذا النوع من المؤسسات خاصة مع بداية تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، وذلك نتيجة انخفاض تكلفة إنشائها فضلا عن قدرتها الفائقة على تخفيض البطالة مع الزيادة المستمرة لعدد السكان من جهة وظهور مجتمعات عمرانية جديدة من جهة أخرى، إلى جانب مساهمتها الفعالة في زيادة الانتاج وجذب وتعبئة المدخرات، وتنمية الصادرات وكذلك تحقيق احتياجات التكامل والتبادل الصناعي بينها وبين المؤسسات الكبيرة. ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة إلا أنها مازالت تحتاج إلى عناية وإزاحة لكل العوائق التي تقف في وجهها. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية بيان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحديد مختلف المشاكل والصعوبات التي تعيق تطورها وتقدمها.

وعليه ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمغربية وماهي الصعوبات التي تحول دون تطورها؟

وتأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقا من المكانة الهامة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في المغرب أو الجزائر باعتبارها أداة ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم الصعوبات التي تواجهها.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى:

—تشخيص حالة المؤسسات المغربية والجزائرية؛

—إبراز اهم العراقيل والقيود التي تواجه هذه المؤسسات في المغرب والجزائر.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذا البحث إلى جزئين:

—عاجلنا في الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب والجزائر
—وفي الثاني المشاكل والعراقيل المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب والجزائر.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية

1.1.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس النسيج الصناعي المغربي، فهي تمثل النسبة الأكبر في عدد المؤسسات المغربية، وهي تساهم بشكل إيجابي في نمو وتطور الاقتصاد المغربي وكذلك خلق فرص العمل، كما تساهم بشكل كبير في التنمية الإقليمية المحلية.

1.1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سنة 2004، قامت اللجنة المشتركة[†] المكونة من البنك المركزي المغربي والمجموعة المهنية للبنوك المغربية (GPBM[‡]) بوضع معايير جديدة قسمت المؤسسات المغربية إلى ثلاثة أنواع، مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات صغيرة جدا. وهذه المعايير مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم -01- :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية لسنة 2004

| نوع المؤسسات | عدد العمال | رقم الأعمال | الحصيلة السنوية |
|----------------------|-------------------------|-----------------------|-----------------------|
| مؤسسات كبيرة | أكبر أو تساوي 250 عاملا | أكبر من 75 مليون درهم | أكبر من 90 مليون درهم |
| مؤسسات صغيرة ومتوسطة | أقل من 250 عاملا | أقل من 75 مليون درهم | أقل من 90 مليون درهم |
| مؤسسات مصغرة | أقل من 10 عمال | أقل من 10 ملايين درهم | أقل من 15 مليون درهم |

المصدر: حسب البنك المركزي المغربي في سنة 2004.

2.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية:

حسب وزارة الصناعة والتجارة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 200 عاملا، تعتبر العمود الفقري للاقتصاد المغربي، فهي تمثل ما يقارب 98% من النسيج الصناعي

[†] اللجنة المشتركة هي المسؤولة عن وضع نظم جديدة وتجديد النظام البنكي باستمرار بالموازاة أو مقارنة مع المعايير الموضوعية من قبل البنوك الأوروبية.

[‡] GPBM : Groupement Professionnel des Banques Marocaine.

المغربي، وهي تشارك بنسبة 45% في الإنتاج الصناعي. كما أن مجموع القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص تمثل 48% من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية. وحسب وزارة الصناعة والتجارة للمملكة المغربية، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور عبر الزمن، وهذا راجع للحوافز الكثيرة المقدمة من قبل السلطات المغربية من أجل النهوض بهذا القطاع، بالإضافة إلى الدعم المقدم لها سواء المالي في شكل قروض أو معنوي في شكل برامج تنموية. والجدول التالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم -02-: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية حسب عدد العمال

| أكثر من 200 عامل | | من 100 إلى 199 | | من 50 إلى 99 | | أقل من 50 عامل | | السنوات |
|------------------|-------|----------------|------|--------------|-------|----------------|-------|---------|
| 5554 | 91,5% | 482 | 7,7% | 698 | 18,4% | 4374 | 73,1% | 1992 |
| 5624 | 93,2% | 491 | 8,1% | 1190 | 18,7% | 4434 | 73,4% | 1995 |
| 5795 | 96% | 346 | 5,7% | 290 | 18,2% | 4635 | 76,8% | 1997 |
| 6021 | 92,5% | 492 | 7,6% | 717 | 10,9% | 4819 | 74% | 1999 |
| 6073 | 92,5% | 469 | 7,1% | 698 | 10,6% | 4906 | 74,9% | 2000 |
| 7214 | 93,2% | 565 | 7,8% | 884 | 12,3% | 5765 | 79,9% | 2004 |

Source : Abdelmalki Lahsen et Zouiri Hassane, Les enjeux industriels de l'ouverture entre zones d'inégal développement, le cas de partenariat entre le Maroc et l'Union Européenne, Le Maghreb face aux défis de l'ouverture en Méditerranée, L'Harmattan, paris, 2009, p2.

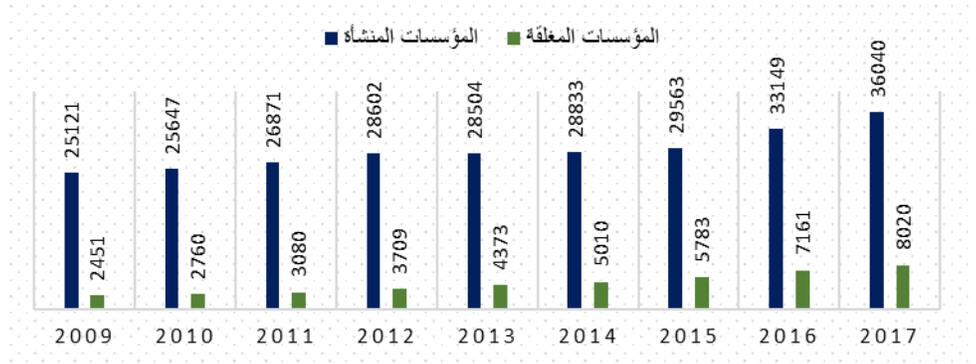
حسب الجدول السابق، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 50 عامل تمثل النسبة الأكبر من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1992 إلى 2004، تليها المؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل ثم المؤسسات التي توظف من 100 إلى 200 عامل.

أما الشكل التالي فيبين لنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية المنشأة والمغلقة من

2009 إلى 2017

الشكل رقم-01-: تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المغربية من 2009 إلى

2017

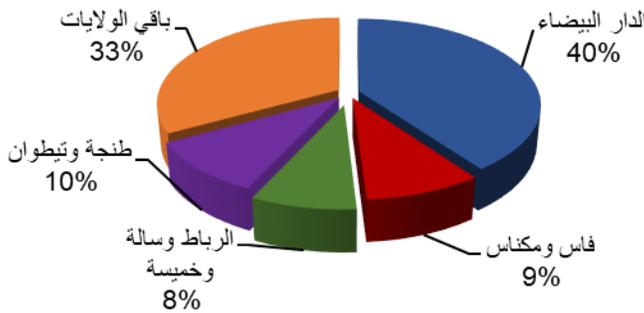


Source : <http://blog.inforisk.ma>

إن المؤسسات الأكثر عرضة للإفلاس والغلق هي المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة 96%، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 3.2% كما قدرت حجم العمالة التي احييت على البطالة بسبب غلق هذه المؤسسات بـ 40000 عامل. والمؤسسات التي مسها الغلق تنتمي لقطاع التجارة بالدرجة والبناء والاشغال العمومية والعقارات.

وفي المغرب نجد عدم التمايز في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم المساواة سواء على المستوى القطاعي أو الجغرافي، حيث تتركز معظمها في النشاطات التجارية والخدماتية، كما أن 72% من هذه المؤسسات تتمركز في القطاع الثالث وخاصة قطاع الخدمات كالسياحة والفنادق والمطاعم و27% في القطاع الثانوي، أما القطاع الأولي فيعمل به ما نسبته 1% فقط. وحسب إحصائيات مديرية الإحصاء لسنة 2010، فإن هذه المؤسسات مقسمة على المدن الكبرى المغربية كما هو موضح في الشكل التالي:

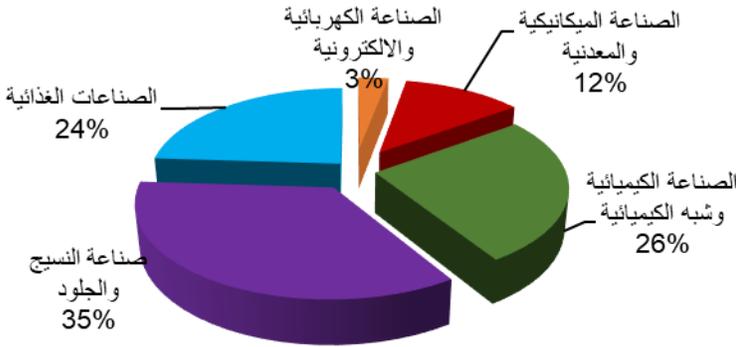
الشكل رقم: -02- توزيع نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الولايات المغربية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والتجارة المغربية.

نلاحظ أن النسبة الأكبر منها متركزة في الدار البيضاء، التي تعتبر العاصمة الاقتصادية والتجارية للمغرب. حيث تستقطب وحدها ما يقارب نصف العدد الإجمالي لهذه المؤسسات بنسبة 40%. أما المدن الكبرى الأخرى كطنجة وتطوان فتقدر نسبتها بـ 10%. في حين قدر عددها في فاس ومكناس بـ 9%. أما في الرباط وسالة وخميسة فقدر عدد هذه المؤسسات بـ 8%، بينما باقي الولايات مجتمعة فتتوزع فيها ما نسبته 33% فقط. وهذا ما يبين لنا التمايز الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي توزيع فرص العمل والإنتاج والبنى التحتية والتنمية الاقتصادية. كما تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المغربية بشكل كبير في الحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عن طريق استيعاب أكبر نسبة من القوى العاملة، على اعتبار أنها تشكل أكبر نسبة من مجموع المؤسسات في النسيج الاقتصادي المغربي بأكثر من 95%، وتتوزع هذه العمالة على الفروع الصناعية، كالتالي:

الشكل رقم: -03- توزيع نسب العمالة على مختلف الفروع الاقتصادية المغربية لسنة 2010



المصدر: من إعداد الباحثة حسب احصائيات وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المغربية لسنة 2010.

من خلال الشكل السابق، فإن العمالة تتركز خاصة في صناعة النسيج والجلود بنسبة 35%، وهي النسبة الأكبر مقارنة مع الفروع الصناعية الأخرى، تليها الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة 26%، وتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الثالثة من حيث توزع العمالة بنسبة 24%، وهي نسبة

متقاربة مع فرع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، يليها فرع الميكانيك بنسبة 12%، ويأتي فرع الكهرباء والإلكترونيك بأدى نسبة في توظيف العمالة بـ 3%.

2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في توفير مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من البطالة والرفع من مستوى معيشة الأفراد، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية. ورغم الدعم المقدم لها من قبل السلطات الجزائرية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها.

1.2.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي جاء في التوصيات النهائية لميثاق "بولونيا" للبلدان الأعضاء وصادقت عليه الجزائر سنة 2000، والذي يعتمد على ثلاثة معايير وهي: عدد العمال ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية، استقلالية المؤسسة. من خلال القانون التوجيهي الذي أضفى الصبغة القانونية والرسومية له، والذي صيغ في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. حيث تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في المادة 4 من القانون التوجيهي بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو الخدمات وحدها التي:

"تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دینار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دینار وتستوفي معايير الاستقلالية".

أما المواد 5 و6 و7 من هذا القانون فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

—تعرف المؤسسة المتوسطة حسب المادة 6 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دینار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دینار".

—تعرف المؤسسة الصغيرة حسب المادة 5 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دینار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دینار".

—تعرف المادة 7 من القانون التوجيهي المؤسسة المصغرة بأنها: "مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 03- معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

| المعايير المؤسسة | العمالة الموظفة (عامل) | رقم الأعمال السنوي (مليون دينار) | الحصيلة السنوية (مليون دينار) |
|------------------|------------------------|----------------------------------|-------------------------------|
| المؤسسة المصغرة | من 1 إلى 9 | أقل من 20 | أقل من 10 |
| المؤسسة الصغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من 200 | أقل من 100 |
| المؤسسة المتوسطة | من 50 إلى 250 | من 200 إلى 2000 | من 100 إلى 500 |

المصدر: من إعداد الباحثة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

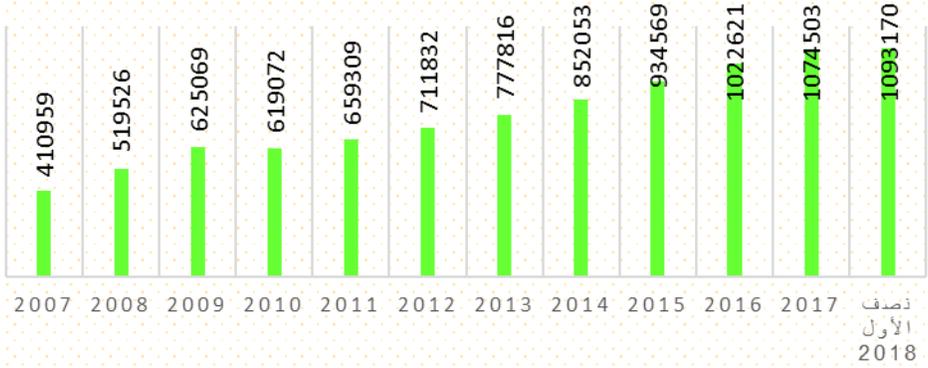
2.2.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنذ بداية الإصلاحات في الثمانينات، وهي تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب.

ففي سنة 2001، أصدرت السلطات العمومية الأمر الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي حدد الاجراءات الخاصة بالتسيير الإداري، كما تضمن هذا القانون سياسات الدولة الموجهة لدعم هذه المؤسسات والتدابير المشتركة الخاصة بتطوير نظام الاعلام والتشاور. كما نص القانون على ترقية التعاقد من الباطن(المناوله) كوسيلة مهمة لتطورها. وفي سنة 2002، تم إنشاء صندوق ضمان القروض. ومع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للدخول في منطقة التجارة الحرة وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كان واجبا على الحكومة أن تجد الحلول العاجلة لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي فحاء قانون 2003، والمتعلق بالمشاتل ومراكز التسهيل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتبني برنامج التأهيل كخطوة للرفع من القدرة التنافسية لهذه

المؤسسات. وفي سنة 2004 تم انعقاد الجلسات الوطنية لهذه المؤسسات، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME). بموجب المرسوم رقم 05 - 165 المؤرخ في 3 ماي 2005 التي تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات، وتحسين محيطها لا سيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التسيير وتدعيم التأهيل المباشر لها. وفي سنة 2007 تم إعطاء الإشارة لإنطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت سنة 2008 بداية لتعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بها لتواكب التطورات التكنولوجية العالمية. وفي سنة 2009، تم تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم في سنة 2010، إطلاق المخطط الخماسي 2010 - 2014 الذي يهدف إلى ضمان ديناميكية هذه المؤسسات. وتميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمار وتقديم التسهيلات من خلال الإجراءات المتخذة لتجديد الثقة لحاملي المشاريع وتعزيز النشاطات وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011. وفي سنة 2012 تم اتخاذ إجراءات جديدة من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم 12 - 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار رقم 10 - 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية التي تبين أن بعض احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلي من طرف المؤسسات الصغيرة، والتي يجب أن يخصص لها 20% على الأكثر من الطلبات العمومية. وفي 2018 تم تقديم العديد من التدابير لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروع قانون المالية، وتشمل هذه التدابير صندوق دعم التأهيل، الذي سيصبح صندوق دعم تحديث وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير هيكل الوكالة الوطنية للتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أوكلت لها هذه المهمة (Andpme) لتصبح أكثر مرونة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. إن خطة العمل الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز على تطوير هاته المؤسسات خاصة التي تعمل في مجال التعاقد من الباطن (المناول)، والتصدير، بما يتمشى مع سياسة الحكومة، بهدف تحفيز فاتورة الاستيراد، ولتخص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في هذه الفترة في الشكل التالي:

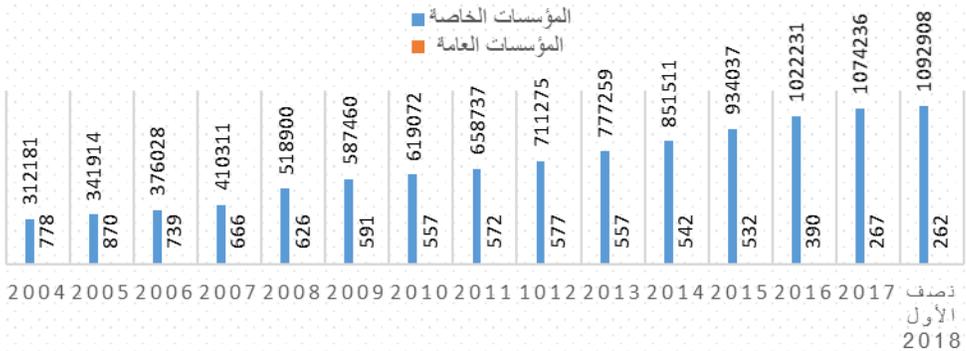
الشكل رقم-04: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2018



Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, N°14, N°16, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, p8 .

وهذه المؤسسات مقسمة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة عامة وخاصة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم -05-: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العامة والخاصة من 2004 إلى 2018



Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°07, N°08, N°10, N°12, N°14, N°16, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, Edition

2004,2005 ,2006 , 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تمثل نسبة ضئيلة جدا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبالنسبة للمؤسسات الخاصة فهي مقسمة إلى مؤسسات ذات طابع معنوي ومؤسسات أشخاص طبيعيين وهم أصحاب المهن الحرة وهم غير ملزمين في التسجيل في السجلات التجارية كالأطباء والمحامين والموثقين... إلخ، أما النوع الأخير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي النشاطات الحرفية.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة، وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، فهي بذلك تفوق حتى المؤسسات الكبيرة، حيث تمتاز بتكثيف عنصر العمل واستعمال تكنولوجيا بسيطة، في حين تمتاز المؤسسات الكبيرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة على حساب التشغيل، والشكل التالي يبين تطور مناصب الشغل في هذا القطاع:

الشكل رقم-06:- تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى

2018



Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, N°14, N°16, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, p8 .

من خلال الشكل السابق يتبين لنا تزايد عدد مناصب الشغل من سنة إلى أخرى مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومدى مرونة هذا النوع من المؤسسات في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى. ففي سنة 2007 كان عدد العمال 1061453 عامل، وفي النصف الأول سنة 2018 بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2690464 عاملا بزيادة تصل إلى 1629011 عاملا من 2007 إلى سنة 2018.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري لسنة 2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم-04- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2018

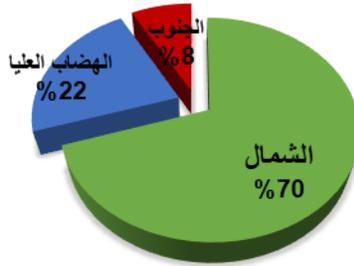
| النسبة | مجموع | عمومية | خاصة | فروع النشاط |
|------------|---------------|------------|---------------|---|
| 1.11 | 6973 | 96 | 6877 | الفلاحة والصيد البحري |
| 0.47 | 2938 | 2 | 2936 | المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة |
| 29.04 | 182501 | 24 | 182477 | البناء والاشغال العمومية |
| 15.56 | 97803 | 75 | 97728 | الصناعات التحويلية |
| 53.82 | 338266 | 65 | 338201 | الخدمات |
| 100 | 628481 | 262 | 628219 | المجموع الم ص وم المعنوية |

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°33, Edition, 2018, p9.

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات بنسبة 53.82%، ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 29.04% وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة بنسبة 0.47%. ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحقيق التنمية الجهوية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية،

فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في مختلف جهات الوطن، والشكل الموالي يبين لنا توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المناطق:

الشكل رقم-07-: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المناطق خلال 2018



Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°33, Edition, 2018, p11.

يتجلى لنا من خلال الشكل السابق، أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال بـ 438260 مؤسسة، تليها الهضاب العليا بـ 136899 مؤسسة، ثم مناطق الجنوب بـ 53060 مؤسسة

3. مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية

تشابه مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المغربية أو الجزائرية إلا أنها تختلف في بعض الجوانب نلخصها فيما يلي

1.3. مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية

ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية تواجه منذ سنوات مشاكل متراكمة ومزمنة، بسبب انخفاض حجم مشاريع الاستثمارات التي كانت تطرحها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والتي انخفضت بحوالي 50% سنة 2013 عما كانت عليه

من قبل بسبب انخفاض حجم الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع والاستثمارات التي تقوم بها الجماعات المحلية.

ويكمن المشكل الحقيقي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية في انتمائها إلى القطاع غير الرسمي والذي يتكون من بعض المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات المستقلة والنشاطات البسيطة. أما القطاع الرسمي، فيضم كلا من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية من عدم وجود محيط أو بيئة مناسبة لها لتعزيز قدرتها التنافسية وكذلك قدرتها على التنمية المحلية لتصبح أكثر مساهمة في خلق القيمة المضافة. وتكمن نقاط ضعف هذه المؤسسات في:

—عدم وجود إطار عام متماسك لتعزيزها وتطويرها مبني على أسلوب منهجي؛
—عدم وجود جهات فاعلة للتطوير والاصلاح، فكل الجهود والاجراءات في هذا المجال جاءت متناثرة وضعيفة؛

—عدم وجود جهة رسمية مركزية لتزويد جميع الهياكل بالمعلومات والتنسيق بين المؤسسات فيما بينها؛
—انخفاض وضعف وتراجع مشاريع الاستثمارات التي تطرحها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والتي انخفضت بشكل كبير عما كانت عليه، بالإضافة إلى انخفاض حجم المشروعات في البنى التحتية؛

—توقيع المغرب لعدة اتفاقيات تجارية دولية متبادلة كالاتفاق مع تركيا الذي أبرم في 7 أفريل 2004 بأنقرة، وما ترتب عنه من اختلال على المستوى التجاري وإغراق السوق المغربية بالمواد والمنتجات الأجنبية؛

—افتقار الجهات الرسمية للوسائل والأدوات اللازمة لتعزيز قدرتها؛
—غياب مخطط شامل لتسيير مختلف التدابير والإجراءات الخاصة بها.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل والقيود التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية في

النقاط التالية:

1.1.3. المشاكل المرتبطة بالإجراءات الإدارية

هناك مجموعة من المشاكل الإدارية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والمتعلقة بتأخر مدة علاج الملفات الإدارية والعجز في تسيير العمليات الإدارية، وعدم وجود شبكة

اتصالات متينة وغياب التنسيق بين مختلف الجهات الإدارية وحتى داخل المكتب الواحد. فمن أجل الحصول على وثيقة أو إنجاز ومعالجة أوراق إدارية يجب الذهاب إلى عدة جهات إدارية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لغياب المهارات والكفاءات الإدارية وكذلك كثرة التعقيدات الموجودة في النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كثيرة وتختلف من منطقة إلى أخرى وحتى داخل نفس المنطقة أحيانا، بالإضافة إلى غياب الإدارات الرسمية المسؤولة في بعض المناطق.

2.1.3. القيود المرتبطة بالمناطق والمباني الصناعية

تتمثل هذه القيود في:

- المشاكل المرتبطة بالمناطق الصناعية والمتعلقة بالبنى التحتية، فهي تعتبر أهم عائق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ أن تنفيذ هذه المناطق وهيئتها كان وفقا لاحتياجات المؤسسات الكبرى، فلم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المضاربة على الأراضي الصناعية من أجل الرفع من قيمتها في الأسواق، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الصناعية في المغرب؛
- استنزاف أراضي الدولة من قبل أشخاص ومؤسسات تقوم باستعمالها لصالحها، دون مراعاة أصحاب المشاريع الحقيقية، مما أدى إلى تعطيل الخطط التنموية لأصحاب المؤسسات الصغيرة؛
- البيروقراطية في تعبئة وتوفير التجهيزات المناسبة لتجهيز المناطق الصناعية، فقد لوحظ تأخر كبير في تعبئة الموارد المناسبة؛
- عدم كفاية القوانين المنظمة للعلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للمباني الموجهة للاستخدام المهني؛

3.1.3. المشاكل التمويلية

تعتبر المشاكل التمويلية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية، سواء عند انشائها أو خلال مراحل تطورها الإنتاجي بسبب فقرها لمصادر التمويل الذاتي، فضلا عن عدم معرفة تكاليف المشروع بدقة. كما أن أصحاب هذه المشاريع يجدون صعوبة في الحصول على قروض بنكية، بسبب ارتفاع درجة مخاطرة هذه المشاريع نتيجة غياب الضمانات المطلوبة من البنك. لهذا تحفظ البنوك اتجاه هذا النوع من المؤسسات نظرا لعدم شفافية المعلومات المقدمة من طرفها. فإذا

نظرنا إلى مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، فسنجد مصدرين للتمويل: المصدر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة هو التمويل الذاتي؛ أما المصدر الثاني فهو الأكثر استعمالاً وهو التمويل البنكي. فالبنك يعتبر الشريك الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل مشاريعها نظراً لافتقارها لمصادر التمويل الذاتي، حيث بلغ مجموع القروض المتوسطة الأجل الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 حوالي 13.2 مليون درهم بانخفاض قدره 11.2% مقارنة بسنة 1996.

والمشكل الأساسي الذي يواجه البنوك، هو عدم تطابق المعلومات المقدمة من طرف عملائها مع معلومات البنك أو التلاعب في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نجد إجحام البنوك عن تقديم التمويل اللازم لها، كما نجد ثلث المؤسسات فقط تستخدم مدققي حسابات خارجيين لتقديم معلوماتها المالية للبنك. أما الباقي فتستعين بمحاسبها أو مدققي حسابات يشتغلون لديها، لهذا يلجأ البنك إلى تغطية مخاطر عدم السداد عن طريق فرض أسعار فائدة مرتفعة وكذلك فرض ضمانات حقيقية وكبيرة، بالإضافة إلى فرض تكاليف مرتفعة لدراسة وتسيير ملفات الائتمان.

4.1.3. المشاكل الضريبية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية صعوبات عديدة من حيث الأنظمة الضريبية أهمها البيروقراطية المركزية والرشوة والانتهازية في بعض الأحيان، بالإضافة إلى عدم الشفافية في التعامل.

2.3. مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يمكن تلخيص أهم هذه المشاكل في النقاط التالية:

1.2.3. المشاكل الإدارية والمشاكل المتعلقة بالعقار

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسستهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسياً في الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة. ويعود ذلك إلى التعقيد الموجود في الإجراءات الإدارية الموضوعية التي تؤدي إلى غياب الشفافية، بالإضافة إلى الأجل الطويلة لمعالجة الملفات. ومازالت سوق العقارات رهينة العديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية، وقد عجزت هذه الوكالات على تسهيل إجراءات الحصول على العقار

اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.

2.2.3. المشاكل التمويلية

ومن أجل الحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشروع وإدارته يلجأ المستثمر عادة إلى البنك أين يصطدم بالبيروقراطية، ففي حالة طلب الدفع الفوري لقيمة التجهيزات والسلع المستوردة الضرورية لإنجاز المشروع وإتمامه، يستلزم على المستثمر فتح ملف بنكي خاص به وأن يقدم الفاتورات الشكلية للتجهيزات والسلع بالدينار، وبعدها ينتظر فتح الملف الذي يطول إلى عدة أشهر. أما في حالة طلب تمويل بنكي فعليه أن يقدم للوكالة البنكية التابعة لمكان إقامته للمشروع ملفا إداريا يتكون من الوثائق تتمثل في محة عامة عن المؤسسة؛ ووثائق من السجل التجاري؛ بطاقة التعريف الضريبية؛ مختلف الفاتورات الشكلية؛ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛ قرار الاستفادة من الامتيازات (ANDI)؛ عقد الملكية لقطعة الأرض التي أقيم عليها المشروع؛ دفع مبلغ مالي في الحساب الخاص للمستثمر.

وبعد تقديم الملف، على المستثمر الانتظار من شهرين إلى ثلاثة أشهر لدراسته، وفي حالة قبول الطلب يحول الملف إلى الفرع التابع للبنك لدراسته في مدة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر إضافية، وفي حالة القبول يعاد إلى الإدارة العامة للبنك التي يمثل رأيها القرار النهائي حيث تأخذ مدة دراسة المشروع للمرة الثانية مدة تتراوح من ستة إلى 12 شهر.

وفي حالة قبول ملف البنك فإن مبدأ تمويل المشروع يتم بتكليف فريق من المختصين والمؤهلين بفتح تحقيق للتحري عن حقيقة المشروع ونسبة تقدم الأشغال به، حيث لا تتم الموافقة النهائية على تمويله إلا إذا كانت حالة الإنجاز قد بلغت 60%. وإذا توفر هذا الشرط يقوم البنك بإعطاء الموافقة.

3.2.3. المشاكل القانونية

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطورات بطيئة خاصة مع طغيان القطاع العام على القطاع الخاص، حيث نجد أن أول قانون للاستثمار ظهر سنة 1963 ويليه قانون سنة 1966؛ الذي كان الهدف منه تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص، وبعدها لم يرد أي نص قانوني متعلق بهذه المؤسسات إلا في سنة 1982، حيث صدر الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، والذي وضع بعض الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 1993 تمت المصادقة على المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار وجاء لتدعيم وتعزيز التحرر الاقتصادي، إلا أن

هذا القانون لم يطبق على أرض الواقع نظرا للمشاكل المحيطة به، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي، والتي حالت دون سريانه على أرض الواقع، وأصدرت السلطات العمومية الأمر رقم 01 و 03 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2001 والقانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي يهدف إلى تشكيل شبكة للاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

وقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض بالمرسوم رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 طبقا للمادة 14 من القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كل هذه القوانين منصبة في مجال تحسين المحيط القانوني الخاص بهذه المؤسسات وتطويرها، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين مازال غير واضح ولم يتم تجسيدها فعليا على أرض الواقع وهذا ما أحر التطور السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. الخاتمة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكيته، مرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ تعرف السنوات المقبلة آفاقا اقتصادية واعدة لصالح هذه المؤسسات سواء المغربية أو الجزائرية، وهذا راجع للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعد ملائمة لتعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية، وانطلاق المشاريع الكبرى. وقد لاحظنا من خلال هذا البحث تعدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة من مرحلة إلى أخرى وفقا للتغيرات المرحلية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في كل دولة، إلا أن التعاريف الرسمية انصبت كلها حول التعريف الأوروبي.

إلا أننا وجدنا أن هذا القطاع الهام يعاني من عدة مشاكل داخلية وخارجية تحول دون تنميته وتطويره في الدول محل الدراسة، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة نتيجة العولمة وتحرير التجارة العالمية خاصة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

لهذا كان لا بد على الدول المعنية أن تجد حلول جذرية لاستيعاب هذه المشاكل، تعمل على تقوية النسيج الاقتصادي، عن طريق وضع خطط وبرامج طموحة وسياسات متكاملة لمواجهة المنافسة الأجنبية والحفاظ على النسيج الصناعي والرفع من القدرة التنافسية لمؤسساتها ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الموضوع، توصلنا إلى النتائج التالية:

تساهم المؤسسات ✓

الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة، فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ بسبب صغر حجم رأس مالها، فهي تعتمد على العمالة الكثيفة مقابل تخليها عن الآلات والمعدات المتطورة. وبهذا فهي توفر مناصب شغل للعديد من أفراد المجتمع. كما تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات من خلال قدرتها على الولوج إلى الأسواق العالمية بسهولة كبيرة، مما يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وبالتالي خلق القيمة المضافة.

تعاني المؤسسات



الصغيرة والمتوسطة في المغرب والجزائر من عدة مشاكل اقتصادية وصناعية وخدمية، منها عدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، والوصول إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تحسين وتطوير أدواتها، فضلا عن هشاشتها وضعفها أمام المنافسة الخارجية.

تتمتع المؤسسات



الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة تجعلها أداة فعالة في يد السلطات في المغرب والجزائر لتطويرها ومساندتها.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية من مشكلة التمويل، فالبنوك لم تعد تنق في الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل منحها قروضا.

المراجع:

بالعربية:

1- احصائيات وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المغربية لسنة 2010، على

موقعها <http://www.mcinet.gov.ma>.

2- البنك المركزي المغربي في سنة 2004.

3- معطيات وزارة الصناعة والتجارة المغربية.

4- سلمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية

الاسلامية، ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية،

الجزائر، 23 و24 فيفري 2011.

- 5-القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن للقانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 6-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005.
- 7-مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 8-ريمي رياض وريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5 و6 ماي 2013.
- 9-عمر الكتاني، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 3، 2004.
- 10-صالح صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: إشكاليات وافاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، أيام 18 و22 جانفي 2004.
- 11-قانون الاستثمار، الصادر سنة 2001.
- 12-القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.
- 13-المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.
- 14-المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.
- 15-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقعها، <http://www.andpme.org.dz>
- 16-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، 2011.
- 17-وثائق مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان القروض، 2005.
- 18-المنشور التشريعي رقم 19. المؤرخ في 21 سبتمبر 1982

19-المنشور التشريعي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

باللغة الأجنبية:

- 20-Abdelmalki Lahsen et Zouiri Hassane, Les enjeux industriels de l'ouverture entre zones d'inégal développement, le cas de partenariat entre le Maroc et l'Union Européenne, Le Maghreb face aux défis de l'ouverture en Méditerranée, L'Harmattan, paris, 2009.
- 21-Bachir Hamdouch, Abdallah Berrada et Mohamed Mahmoudi, Dynamisme de la micro et petite entreprise au Maroc, Research report project on "promoting competitiveness in micro and small enterprises in the MENA Region", N° 0419. 2004.
- 22-<http://blog.inforisk.ma>, 2017.
- 23-Le Magazine Economique de BMCE Bank, Problématique du financement de la PME, L'Offshoring au Maroc, BMCE MONTHLY, Maroc, N°6 Janvier 2007.
- 24-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, Edition, 2007.
- 25-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°14, Edition, 2008.
- 26-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°16, Edition, 2009.
- 27-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°18, Edition, 2011.
- 28-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°20, Edition, 2012.
- 29-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°22, Edition, 2013.
- 30-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, Edition, 2014.
- 31-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, Edition, 2015.
- 32-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°28, Edition, 2016.
- 33-. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°30, Edition, 2017.
- 34-Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition, 2018.

